اسم المصدر: المدينة المنورة / الرسالة

التاريـــخ: 27-02-2009 | رقم العـدد: 0 | رقم الصفحة: 6 | مسلسـل: 21 | رقم القصاصة: 1

ملف صحفي

التعديلات القضائية الجديدة

خطوات في تطوير مرفق العدالة

متابعة : علي العميري- ماجد عسيري - عبد الرحمن أبو رياح - هناء الخمري - فاطمة مشهور - طارق عطية - مكة - المدينة - الباحة - جدة

استبشر رجال القانون في المملكة بالتغييرات التي طرأت في التشكيل الوزاري الجديد الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين رغبة منه في إصلاح مرافق القضاء وتطويره، وأبدوا تفاؤلهم بالتعديلات الجديدة، راجين أن يكون ذلك بداية خطوة للتغيير والإشراف المباشر على القضاء من قبل ولي الأمر وإصلاح ما لم يصلحه السابقون في عدم تفعيل الأنظمة ومدونة القضاء وكل القرارات التي صدرت وكان لزاما البت فيها والنظر إليها. وأوضحوا انتظارهم لمقدم اليوم الذي يشغل فيه رجال القانون مقاعد القضاء وأن هذه أمنية كل قانوني إضافة إلى ان يتم تصنيف المحامين على مستويات والسماح لهم من ذوي الخبرة أمام محكمة الإستئناف.

وطالبوا بتكثيف تواصل الجهات القضائية مع الجهات التعليمية، وأن يكون هناك تعاون مع القطاع الخاص لأن هذا مهم، لاسيما في ظل الطفرة الاقتصادية التي تشهدها المملكة والتي جعلت منها أكبر سوق تجاري في الشرق الاوسط. كل هذا نعرفه في سياق التحقيق التالي:

اسم المصدر: المدينة المنورة / الرسالة

التاريـــخ: 27-02-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 21 رقم القصاصة: 2

بداية قال نائب رئيس ديوان المظالم فضيلة الشيخ علي بن عبدالرحمن الحماد إننا أمام مرحلة مهمة ، وهناك الكثير من الامور المطلوبة ، وأمل أن أكون محلا للثقة الكبيرة التي أولاها لي خادم الحرمين الشريفين لاسير بهذا الجهاز القضائي - وزملائي قضاة الديوان وباقي منسوبيه - وفق نظامه الجديد نحو مزيد من التقدم والرقي، لاسيما في هذه المرحلة المهمة التي تتطلب تضافرا من تظافر الجهود لتحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الامين- حفظهما الله- نحو مرفق القضاء.

وحول تطلعات معاليه نحو جهاز ديوان المظالم قال معالي الشيخ الحماد: أما تطلعاتي نحو هذا الجهاز فسوف أسعى لتحقيقها بعون الله . وتطبيق الانظمة الجديدة.

ومن جانبه قال الدكتور مزهر القرني إن الحاجة ملحة الى إعادة النظر في إدارة مرفق القضاء وتهذيبه وتشذيبه وتصحيح مساره بعيدا رواسب الروتين الذي أثقل كاهل العاملين في هذا الميدان مما أخر البت في قضايا المراجعين ولعل من أهم هذه الرواسب التي نتطلع على معالجتها والقضاء عليها أولا : النقص الحاد في عدد القضاة مقارنة بالانفجار السكاني الذي شهدته المملكة في السنوات الأخيرة. ثانيا : انعدام الحوافز للمتميزين في أعمالهم وخلاصة إنتاجهم. ثالثا: إنشغال القضاة عن النظر في أعمالهم بتوافر الأمور الإدارية التي يكفي لتسهيلها موظف إداري كفؤ. ولا يفوتني في هذه العجالة أن نبارك لكل منهم في مكانه ومقر عمله ونسأل الله أن يكلل مساعي الجميع بالنجاح والتوفيق.

المكانة اللائقة

ويطالب الدكتور ماجد قاروب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين الاعتراف بالهيئة الوطنية للمحامين والاعتراف بها وتفعيل الامر الملكي الخاص بتطوير القضاء باتخاذ جميع الإجراءات أسوة بما تم في المحكمة الإدارية وقال قاروب: من المهم أن يحصل المحامون في عهد الوزير الجديد على دورهم ومكانتهم اللائقة بهم في خدمة العمل الحقوقي، وبيّن الدكتور قاروب على أهمية رفع المستوى اللائق لمرافق وزارة العدل وتفعيل نظام المحاماة والارتقاء بالمهنة وإلزام وزارات الدولة باستخدام نظام المحاماة واستكمال إنشاء المحاكم المتخصصة وإلزام الشركات الكبرى بالتعامل مع المكاتب الوطنية.

هيئة المحامين

وبدوره اعتبر المحامي الدكتور هادي اليامي نائب رئيس لجنة المحامين السعوديين عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان أن التشكيل الوزاري الجديد وتعيين الدكتور محمد العيسى وزيراً للعدل خطوة إصلاحية وجريئة وهامة في مسيرة الإصلاحات في المملكة، وبالذات وزارة العدل لأنها من الوزارات المهمة وذات الاحتكاك المباشر بالعملية القضائية، وقال: مع احترامي للوزير السابق وجهوده الكبيرة التي لا ينكرها أحد، فإن تعيين وزير شاب مثل الدكتور محمد العيسى سيسهم في تطوير القضاء وتفعيل الأنظمة الصادرة مثل نظام المرافعات ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة، كما أنه قادر على قيادة وزارة العدل بسبب خبراته السابقة في ديوان المظالم ومراحل التطور التي مر فيها الديوان، ونحن كمحامين واثقون بإذن الله في قدراته ومنهجيته في أن يضع بصماته على وزارته الجديدة. ونعرف أن الوزير السابق قدم اقتراحه بإنشاء هيئة للمحامين تحفظ حقوقهم ليمارسوا مهنتهم على أكمل وجه، ولا شك عندي أن الدكتور العيسى لن يقل حرصه عن الوزير السابق في إنشاء هيئة للمحامين، لأن المحامي هو أحد أعوان القضاء والذي يجب أن يكون تحت مظلة مستقرة في إطار مهني عالٍ وتجاوب كل الجهات ذات العلاقة مع المحامين بصورة فعالة.

الضبط القضائي

ويقول المحامي والمستشار القانوني محمد محمد صفي الدين السنوسي أن طموحات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في تطوير القضاء باعتباره مرفقا هاما وحساسا لا يمكن تحديدها بحد. ويقول: خادم الحرمين يسابق الزمن لتطوير القضاء، وأكبر دليل على ذلك هو تعيين فضيلة الشيخ صالح بن حميد رئيسا لمجلس القضاء الأعلى، وفضيلته غني عن التعريف وكذلك تعيين الدكتور محمد العيسى وزيرا للعدل وهو الذي تقلد عدة مناصب قضائية بالمحاكم الشرعية والإدارية، وسيرته الذاتية تبشر بكل خير، فالرجل ذو خبرة وكفاءة عالية وهذا التعيين يلقي على هذين الرجلين مسؤولية جسيمة لتطوير مرفق القضاء أمام ولي الأمر أولا وأمام المواطنين، فنسأل الله لهما التوفيق والسداد، والمواطنون ينتظرون منهما الكثير لاسيما وأن الرجلين معروفين بالجد والعمل وحب التطوير ومن ذلك حث أصحاب الفضيلة القضاة على تطبيق الأنظمة العدلية، لاسيما نظام المرافعات ونظام الإجراءات الجزائية بكل دقة وبالذات فيما يتعلق بضبط القضايا أولا بأول، فبعض أصحاب الفضيلة يستمر عدة جلسات دون ضبط القضية، وهذا بلا شك عمل مخالف لنظام المرافعات الشرعية وقد يتسبب في إطالة أمد القضايا، فضبط القضية من البداية يجعلها واضحة المعالم وكل ما يذكر من أطراف القضية يدون أول بأول.

اسم المصدر: المدينة المنورة / الرسالة

التاريـــخ: 27-02-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 21 رقم القصاصة: 3

الوقاية قبل العلاج

من جانبه أوضح المحامي والمستشار القانوني صلاح الحجيلان أن التعديلات الجديدة التي شهدها الجهاز القضائي عبارة عن إصلاحات رائعة وستكون لها تداعيات إيجابية على مسيرة المجتمع، ويقول: يجب أن ندرك أن اللجوء للقضاء هو نهج استثنائي في حياة الإنسان، فهناك العديد من المواطنين لا يلجأون إلى القضاء طوال حياتهم والأفضل هو التسامح والاحتواء والالتقاء مع الآخرين في منتصف الطريق بعيدا عن النزاعات وإزعاج هذا المرفق الهام بالدعاوى والمنازلات.

وبيّن الحجيلان أن تشكيل مجلس القضاء الأعلى وتشكيل المحكمة العليا سيفرغ المجلس الأعلى لمناقشة تطوير القضاء، ولدى الشيخ بن حميد رؤية محددة لأسلوب عمل مجلس القضاء الأعلى، مبيناً أن المجلس يقوم بدور هام في تعريف الناس ودعم ثقتهم بالقضاء وهي ثقة متوفرة والحمد لله. وختم الحجيلان بمناشدة العيسى بالاهتمام بالمحاماة الوقائية أكثر من المحاماة العلاجية.

بطء الإجراءات القضائية

ويؤكد الشيخ محمد بن هديد الرفاعي القاضي بالمحكمة العامة بمكة المكرمة سابقاً وجود بطء شديد في إجراءات التقاضي، وأن هذا العيب الكبير يهدد مصالح المواطنين بالضياع، ويقول: تتزايد هذه الأيام شكوى أصحاب القضايا المطروحة في المحاكم ذلك بسبب بطء التقاضي وكثرة التأجيلات حتى أن في محاكمنا قضايا بقيت قيد الإجراءات والنظر لفترات تزيد على عشر سنوات، فهل السبب في ذلك هم القضاة أنفسهم أم بسبب إجراءات التقاضي؟ ويواصل الرفاعي قائلاً: هذه المسألة دائما ما تثير حفيظة اصحاب المصالح وهم المتقاضون أو الخصوم، والحقيقة الغائبة عنا أنه قديماً كانت الحكومات تلزم القضاة بسرعة البت في القضايا وإنجازها وذلك بعد أن تهيئ للقضاة الأسباب والمعينات التي تتطلبها مهمة القاضي السامية التي يناط بها تحقيق العدل وإعطاء كل ذي حق حقه. واعلم من خلال خبرتي القضائية ومشواري في بلاط العدالة أن تأخير الفصل في القضايا له آثار سالبة ومردود سيئ على أصحاب الحق، فهو أولاً مضيعة للحقوق، ولا سيما أن الحق المتصل بالقسم المدني قد انخفضت قيمته، وإن كان جنائياً فربما تضيع معالمه، والحكمة تقول (كسب الوقت خير وسيلة للوصول إلى البراءة)

ومن مضار التأخير أيضاً أن كثيراً من القضاة يفتقرون إلى الحزم رغم ما له من أهمية وآثار إيجابية. ويمكن للقاضي الحازم والحاسم أن يرفض طلب التأجيل، خاصة إذا كانت الأسباب غير موضوعية وغير مقنعة، وإن كان لا بد من التأجيل فيمكن أن يكون لأجل قصير جداً حتى لا يحدث تسويف وإطالة.

ويمضي الرفاعي بالقول: يجب على القاضي الحازم أن يؤجل الحكم ويأذن للخصم بتقديم مذكرة، كما له الحق في أن يحقق بنفسه في الدعوى بدلاً من ندب خبير قد يتسبب في إطالة أمد القضية وكل هذا على حساب أحد المتخاصمين خاصة صاحب الحق.

وللقاضي الحاسم حق الانتقال على الفور للاطلاع أو المعاينة أو التحقيق، وله الحق في إحالة القضية وخصومها على المحكمة المختصة بعد استشارة

اسم المصدر: المدينة المنورة / الرسالة

التاريـــخ: 27-02-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 21 رقم القصاصة: 4

د. مزهر

د. الرفاعي

د. الحجيلان

■ د. مزهر القرني: نتمنى تصحيح مسار القضاء

■ محمد الرفاعي: هناك قضايا بقيت قيد النظر والإجراءات لأكثر من عشر سنوات!

■ صلاح الحجيلان: نتمنى الاهتمام بالمحاماة الوقائية أكثر من المحاماة العلاجية

■ د. ماجد قاروب: نتطلع لأن ينال المحامي وضعه المرموق في خدمة العدالة

■ د. هادي اليامي: هيئة المحامين في أول سلم أولوياتنا .. والوزير السابق مجتهد

د. قاروب

د. اليامي

الخصوم في قبول الإحالة بدلاً من الحكم بعدم الاختصاص احتراماً لوقت المتخاصمين وحقوقهم. وله حق التوقيف بين المتخاصمين إذا وجد إلى ذلك سبيلاً، وهذه هي فلسفة العدالة.

صفات القاضي الحازم

ويشير الرفاعي إلى أن القاضي الحاسم هو الذي يحترم وقت المتقاضين، وانطلاقاً من هذا المبدأ يفتتح الجلسة في ميعادها تماماً دون تأخير حتى لا يتذمر المتقاضين، وهو الذي يقوم بجرد قضاياه قبل موعد افتتاح الجلسات بنصف ساعة على الاقل كي يخصص زمناً للمناقشة مع الخصوم أو وكلائهم، فيما يخصص وقتاً للمرافعة إذا لزم الأمر ذلك.

وعن دور وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى يقول الرفاعي: قد تكون نهاتين الجهتين نصيب في تأخير البت في القضايا وسرعة الحكم فيها. ذلك لانهما يسرفان في نقل القضاة وانتدابهم من محكمة لأخرى، وفي هذه الحالة يترك القاضي المنقول او المنتدب قضاياه التي بدأ النظر فيها منفذا لأمر النقل أو الانتداب حتى ينظرها من جديد قاضي آخر أو أن يعود من انتدابه، وهذا يسبب إرباكا في القاضي ووقت الخصوم وهذا بالطبع ضد مصالحهم مما ينفي سرعة تحقيق العدالة التي ينشدها الجميع. كما أن بعض أصحاب الفضيلة لا يرصدون الدعاوى التي تقدم لهم في دفتر الضبط وينتظرون جواب المدعى عليه ولا يرصدون حتى تجتمع لديهم أكثر من دعاوى ودفاع. وهذا فيه ضياع للوقت والاوراق.

وأكد الرفاعي اهتمام خادم الحرمين الشريفين بمعرفة شكاوى المواطنين وانه يتألم لما يعانون، لذلك بادر بإصدار هذه الأوامر السامية حتى لا تكون هناك شكوى بعد الآن.

اسم المصدر: المدينة المنورة / الرسالة

التاريـــخ: 27-02-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 21 رقم القصاصة: 5

الرغبة في الإصلاح

من جانبه يقول الدكتور عدلي حماد عضو لجنة المحامين السعوديين: كأي قانوني في المملكة سعدت بالتغييرات التي طرأت بالجهاز القضائي على المستوى الوزاري أو على مستوى المحكمة العليا أو في مجلس القضاء الأعلى، وأرى أن هذه الخطوة من خادم الحرمين الشريفين بمثابة رغبة قوية في إصلاح مرافق القضاء وتطويره ليكون على مستوى النهضة الاقتصادية التي تمر بها المملكة، لكن تستوقفني نقطتان:

الأولى هي ضرورة الفصل في النظام القضائي وإيضاح هذا الفصل بين سلطات وتخصصات المجلس الأعلى للقضاء وبين المحكمة العليا وهي محكمة النقض، حيث كان المجلس في السابق يمارس سلطتين هما السلطة القضائية والنظر في القضاة وترقيتهم وتأديبهم ونقلهم، وأنا أرى من خلال النظام الجديد أن تختصر مهام المجلس على التنظيم القضائي دون اعتباره جهة قضائية أو مختصة أو تمثل مرحلة من مراحل التقاضي، فمن الصعب أن تؤدي الدورين.

والنقطة الثانية هي حول عرض القضايا في المجلس الأعلى للقضاء، إذ لا يستطيع الخصوم اللجوء إليه مباشرة، وهذا يعتبر عقبة لمن يرغب في استئناف الأحكام القضائية ونأمل بأن تكون المحكمة العليا محكمة نقض للنظر بالدعاوى التي يقدمها الطرفان.

كذلك من الأهمية بمكان أن يتم تصنيف المحامين على مستويات، والسماح للترافع من ذوي الخبرة أمام محكمة الاستئناف والمحكمة العليا، ولا يسمح لمن لم تتراكم لديه خبرة عشرة أعوام بأن يقف في ساحتها. كما أطمح في أن يأتي اليوم ويشغل رجال القانون مقاعد القضاء، وهذه أمنية في نفس كل قانوني رغم علمهم بكل المجريات القانونية والعديد من اللجان القضائية مثل لجنة التأمين، ولجنة النزاعات كل أعضائها رجال قانون وثقت الدولة في قدراتهم وإمكانياتهم. ولكن تخلو المحاكم الشرعية والمحكمة العامة والإدارية وديوان المظالم من رجال القانون. ولا يوجد تفسير واضح لعدم استيعاب القانونيين في المؤسسات القضائية، خصوصاً أن المحاكم الشرعية سابقاً كانت مختصة باختصاص أهلها بالأحكام الشرعية والأسرية والأحوال الشخصية والجنائية، لكنها توسعت الآن إلى القضايا العمالية والخلافية وليس هناك أي مانع من أن يجلس القانونيون على مقاعد القضاء.

الاهتمام بالقضاء المتخصص

وقال المستشار القانوني الدكتور ماجد النهيان: القرارات الملكية الأخيرة تعكس رغبة جدية في الإصلاح، وما تعيين فئة الشباب القياديين في مختلف المؤسسات الحكومية والقضائية إن كان على مستوى وزير العدل أو رئيس ديوان المظالم إلا تأكيد على ذلك، ونتوقع منهم أن يقدموا أفضل ما لديهم لتحقيق نقلة نوعية فيما يتعلق بتيسير إجراءات التقاضي، خاصة أن أمامهم دعم مالي ومعنوي غير محدود وغير مسبوق، كان في ما مضى شح في الموارد المالية حسمه خادم الحرمين بتقديم ما يقرب من ٨ مليارات ريال لتطوير مرافق القضاء، وبالتالي لا نتوقع سوى النهضة العالمية وتفعيل القضاء المتخصص كالقضاء التجاري والمروري والأحوال الشخصية لما في ذلك من تيسير على المواطنين وقضاء على التأخير في الفصل في القضاء وتقليل أمد النزاع بين المتخاصمين.

ويواصل النهيان قائلاً: إذا نظرنا إلى النظام القضائي لدينا نجد أنه لا يسمح بممارسة القضاء إلا لمن يحمل التأهيل الشرعي، حتى ولو كان من جامعة خارجية، وهذا يخالف المعمول به في معظم الدول من حولنا، حيث يسمح بالقضاء لمن يتخرج من كليات الشريعة والقانون لأن من يتخرج منها يجمع التأهيل الشرعي والقانوني ويستطيع أن يمارس القضاء التجاري والعمالي. لذلك نتوقع صدور قرارات تتعلق بإيجاد القضاء المتخصص ونتوقع من ذلك أن يحدث زيادة في الوعي ويحل الأزمة ويوفر الكوادر القضائية ذات التخصص الشرعي والقانوني. وأعتقد أن هذا لا يعدو أن يكون مسألة وقت ليس إلا.

وعن الأولويات التي يجب أخذها في الحسبان يقول النهيان: الأولوية ينبغي أن تعطى لتكثيف تواصل الجهات القضائية مع الجهات التعليمية وتعاونهم مع القطاع الخاص وهذا من الأهمية بمكان لأننا نعتبر أكبر سوق تجاري في الشرق الأوسط ولدينا الكثير من القضايا التي لابد أن يكون القاضي فيها ملماً بالأنظمة التجارية والدولية، وكذلك ينبغي الاهتمام بتفعيل الأوامر الملكية السابقة والخاصة بتأهيل الكوادر البشرية وتوفير المحاكم المتخصصة.